دعا مجلس النواب إلى الاسراع بإقرار قانون التحكيم التجاري

بن طالب يؤكد حرص الحكومة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لبناء الاقتصاد الوطني

أحمد الطيار

ناشد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب مجلس النواب سرعة مناقشة وإقرار مشروع قانون التحكيم التجاري في اليمن، معتبرا أن إقرار هذا القانون سيكون مردوده إيجابيا على تحسين بيئة الأعمال في اليمن وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار والدخول للسوق وتقديم الخدمات والإنتاج وهم واثقون من حصولهم على حقوقهم بسهولة وسرعة.

وقال الوزير في افتتاح أعمال المنتدى الأول للتحكيم التجاري والذي نظمته الوزارة أمس بصنعاء بحضور عدد كبير من القضاة والمختصين من وزارة الخارجية والمركز اليمني للتحكيم ووزارة العدل : إن الهدف من إقامة المنتدى يكمن في رغبة الوزارة الصادقة في نشر وتمكين ثقافة التحكيم التجاري لدى القطاع المعني، وإبراز دور التحكيم التجاري وأهميته في حل القضايا التجارية وإلقاء الضوء على الايجابيات من انتهاج التحكيم التجاري باعتباره وسيلة من وسائل حسم النزاعات وإلقاء الضوء على أهمية الشراكة الحقيقية بين الوزارة والقطاع الخاص كشركاء في بناء ورفد الاقتصاد الوطني ومد اهتمام شريحة القطاع الخاص من الشركات والبيوت التجارية ورجال المال والأعمال بالتحكيم التجاري وتوسيع معارفها ونظرتها تجاهه.

وأضاف : يعد المنتدى الأول للتحكيم التجاري الخطوة واللبنة الأولى نحو الاتجاه الصحيح في الاهتمام بالتحكيم باعتباره وسيلة من وسائل حل النزاعات وخاصة التجارية منها أن لم يكن الوسيلة المثلى لحل تلك النزاعات كونه يمكن المتنازعون من توفير ظروف أفضل يستطيعون من خلالها الوصول إلى النتيجة المرجوة بسرعة اكبر وبتكاليف أقل وبإجراءات اقل تعقيدا واعتمادا على خبرات فنية تساعد في حسم النزاع.

وأشار الأخ الوزير إلى النظرة الخاطئة لدى المجتمع عن التحكيم التجاري على أنه مرتبط بالقبلية وهذا فيها الكثير من الغلط فالتحكيم التجاري مختلف تماما، حيث يعتمد على العقود وتفسير الاختلاف حول بعض بنودها.

وأضاف : التحكيم التجاري له منافع اقتصادية فهو يهيئ البيئة الميدانية للعمل التجاري ويؤدي للحل إشكاليات تفسير العقود بشكل أسهل وأسرع وإيضاح الحق لمن يكون، وهذا هو الغرض منه.

من جانبه أوضح الدكتور غازي شائف الأغبري رئيس المركز اليمني للتحكيم أن التحكيم التجاري ينشط بقوة في البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً، ففي لندن وباريس وسويسرا هناك مراكز للتحكيم التجاري يؤدي عملها بفاعلية ويزداد نشاطها على الدوام، لافتاً إلى أن التحكيم التجاري أصبح حالياً لغة العصر وله أدواته وأساليبه العلمية والمهنية الراقية لحسم المنازعات التجارية بين الأطراف بطرق قانونية متميزة.

ودعا الحكومة إلى متابعة مشروع قانون التحكيم التجاري والموجود في مجلس النواب وقد أعده خبراء متخصصون في التحكيم وفق أرقى الممارسات لكن مجلس النواب أخره ويحاول إدراج تعديل فيه بحيث يتضمن التحكيم القبلي، وهو ما سيجعلها خارج فعاليته المناطة بالعمل التجاري في مجتمع ذي صبغة مدنية بالكامل.

ويعرف التحكيم التجاري بأنه اختيار الطرفين برضائهما شخصاً آخر أو أكثر للحكم بينهما دون المحكمة المختصة، فيما يقوم بينهما من خلافات أو نزاعات، والتحكيم التجاري من وجهة نظر القانون تحكيم يكون أطرافه أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين يمارسون أعمالاً تجارية أو اقتصادية أو استثمارية أياً كان نوعها، سواءً كانوا يمنيين أم عربا أو أجانب، فيما يعني التحكيم الوطني أن أطراف المنازعة أشخاص يحملون جنسية الجمهورية اليمنية، والتحكيم الدولي يعني أن أطراف التحكيم أشخاص من جنسيات مختلفة أو يكون مواطنوها أو مقرها الرئيسي في بلدان مختلفة أو إذا تم التحكيم في مركز دولي للتحكيم.

ويتميز التحكيم بأنه رغبة من المتخاصمين في تحسين سير العدالة ورغبة منهما في أن يكون التحكيم ذا طبيعة توفيقية والحصول على عدالة مختلفة عن تلك التي تعطيها المحاكم وحسم نزاعاتها خارج ولاية المحاكم.

وقد ناقش المنتدى عدة أوراق عمل تضمنت الأولى عرضاً لطرق التحكيم وحل منازعات الوكالات التجارية أحكام القضاء نموذجاً، قدمها القاضي عبدالجليل نعمان، وقدم السفير دكتور نجيب عبيد ورقة عمل حول آلية لتسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وقدم الدكتور شاهر الصالحي، من مركز التوفيق والتحكيم، ورقة عمل حول اتفاقية نيويورك 1958م بشأن تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، فيما قدم نجيب الأمير ورقة عمل حول أهمية التحكيم في المنازعات المصرفية، وقدم عبدالرزاق السروري ورقة عمل عن التحكيم التجاري في اليمن ومدلولاته، كما قدم عبدالمنعم المفتي ونبيل منصور ورقة عمل عن أهمية التحكيم التجاري ومزاياه في نزاع الوكالات الواقع والتطبيق.

تصوير /فؤاد الحرازي

حق الرد

الأخ رئيس تحرير صحيفة الثورة -رئيس مجلس الإدارة المحترم

تحية طيبة وبعد..

تهديكم المؤسسة العامة للاتصالات أطيب تحياتها متمنية لكم التوفيق والنجاح في أداء عملكم..

طالعتنا صحيفتكم في العدد 17671 الصفحة 13 موضوع مناشدة موظفي المؤسسة ومطالبتهم إيقاف مشروع إعادة هيكلة المؤسسة وإذا نشكر لكم ونقدر دوركم الرائد في عرض قضايا ومشاكل الناس يسرنا أن نوضح لكم بعض الحقائق الهامة عن المشروع التي تدحض بعض المغالطات التي وردت في الموضوع اعتمادا على بيان النقابة.

* حرصت الإدارة العليا للمؤسسة ومنذ بداية التخطيط والتنفيذ لمشروع إعادة هيكلة المؤسسة من خلال النشرات الداخلية لموظفي المؤسسة على توضيح وتأكيد أن إعادة الهيكلة لن ينتج عنها أي فقد وظائف أو استغناء أو تسريح لأي موظف ومنتسب للمؤسسة هذا التصريح أكد عليه المدير العام السابق للمؤسسة د/علي ناجي نصاري في عدة تصاريح إعلامية وكذا المدير العام الحالي م/صادق مصلح.

* سعت المؤسسة إلى تنفيذ مشروع إعادة هيكلة المؤسسة نظرا لعدة أسباب وتحديات تواجهها فرضت عليها إعادة تنظيم عمل المؤسسة وفق أسس علمية معتمدة دوليا ويعتبر مشروع إعادة هيكلة المؤسسة العامة للاتصالات من المشاريع الضرورية نظرا للمتغيرات السريعة في سوق الاتصالات وكذا المتغيرات المرتقبة في البيئة القانونية التي تعمل بها المؤسسة ويحظى المشروع بأهمية بالغة باعتباره من أهم المشاريع الاستراتيجية التي تسعى المؤسسة من خلاله إلى إعادة ترتيب أولوياتها وتحسين أدائها بما يمكنها من مواجهة التحديات التي تفرضها ظروف المنافسة والمطالبة بتحرير قطاع الاتصالات وما سينتج عن ذلك من متغيرات تستلزم إعادة تنظيم المؤسسة وفق أسس علمية مدروسة تمكنها من البقاء والاستمرار والمحافظة على الصورة الذهنية الجيدة لها كإحدى أفضل المؤسسات الخدمية الرائدة في البلاد.

* مشروع إعادة الهيكلة من المشاريع الاستراتيجية الهامة التي تهدف المؤسسة كما جاء في وثيقة المشروع من خلاله إلى تحقيق أهدافها ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في إعادة هيكلة المؤسسة لممارسة نشاطها واختصاصاتها وفقا للموجبات القانونية الجديدة الخاصة بتنظيم العمل في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وبما يتناسب مع التطورات الحديثة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتقديم خدماتها بشكل أفضل في ظل القدرة التنافسية وبشكل عام تهدف المؤسسة من خلال هذا المشروع إلى تحقيق:

* زيادة قدرة المؤسسة على الحركة والمرونة كونها لم تعد هي اللاعب الوحيد في السوق اليمنية بل أصبحت تعمل في سوق منافسة والعمل على تغيير المفاهيم القديمة في تقديم الخدمة.

* الحفاظ على الكفاءات الممتازة وتحسين الأوضاع المعيشية لهما وإيجاد حلول للمشاكل المترتبة على عدم فعالية الهيكل الحالي.

* تطوير الوظائف والتأكد من أن كل وظيفة لها أهداف واضحة تتفق مع استراتيجية المؤسسة وأن لا تتداخل مخرجات الهيكل الوظيفي مع بعضها وذلك من خلال تحديد الوظائف الإشرافية والوظائف التنفيذية داخل الهيكل.

* تحقيق التكامل والتنسيق وتقسيم العمل مما يزيد من الطاقة الإنتاجية ويحقق سرعة وكفاءة الأداء وتلافي أي ازدواج أو تداخل وليتلاءم مع المتغيرات وإدخال الجديد والحديث.

* وسيشجع الهيكل الجديد التركيز على المستهلكين العملاء وتجنب الغموض والازدواجية وتداخل الاختصاصات.

* قامت المؤسسة بجهود منظمة ومخطط لها للمشروع منذ بدايته بالاستعانة بخبرات محلية مشهود لها هذه الجهود سبقت مرحلة التعاقد ورافقها تحليل مدروس ومنظم للإعلان عن الشركات المنفذة وتحليل العروض المقدمة من الشركات المتقدمة وتأهيل شركةDatconالألمانية الاستشارية المتخصصة في تنفيذ مشاريع إعادة الهيكلة ولها خبرة دولية وتجارب في عدد من الدول الأوروبية والعربية أهلتها لتنفيذ المشروع كما قامت المؤسسة بعدد من الإجراءات التنظيمية الخاصة بتشكيل إدارة للمشروع ولجان إشرافية تضم كل قيادات المؤسسة وكذا لجنة تسيير تضم النقابة ومنذ بداية التخطيط والتنفيذ للمشروع وذلك حرصا منها على عدم التصادم مع النقابة والموظفين وتطبيق مبدأ الشفافية وإشراك الجميع في اتخاذ قرار تنفيذ المشروع وفق رؤية واضحة تهدف إلى تنظيم العمل في المؤسسة وإعادة تأهيلها كحل استراتيجي لضمان استمراريتها في تقديم خدماتها ومواجهة التحديات المستقبلية.

* ونستغرب قيام النقابة بنشر هذا البيان في هذه الفترة الحساسة التي ينتظر فيها جميع الموظفين مخرجات المشروع وهي شريك أساسي للإدارة العليا للمؤسسة في اتخاذ قرار وتنفيذ مشروع الهيكلة منذ البداية بل وهي ممثلة في أهم وأعلى لجنة للمشروع لجنة تسيير المشروع "مرفق لكم ما يثبت ذلك". نرجو منكم نشر هذا الرد وفق مبدأ حق الرد الصحفي ونتمنى لكم التوفيق..وشكرا

يحيى محمد المطري
مدير عام العلاقات والإعلام